فلم تسم التعريف لعدم شرطها قوله مبتدأ خبره محذوف أو مفعول بفعل
محذوف أي اقرأ مثلا ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وإن جاز عربية
قوله أي هذا الذي نشرع فيه من الأحكام وما يتعلق بها من وضع العام للخاص
بقوله وذلكم الا يعقل أن المقدمة اسم للمعاني أو من الألفاظ الدالة
على الأحكام أركانها أسماء للألفاظ قوله أو بالعكس اعلم أنه إذا احتمل
الكلام حذف المبتدأ أو الخبر اختلف في الأولى بجعله محذوفا فذهب بعضهم
إلى أن الأولى جعل المحذوف هو الخبر وجعل المذكور هو المبتدأ لأن المبتدأ أهم
الركن الأعظم من ركني الإسناد فلا ينبغي حذفه وذهب بعضهم إلى
أن الأولى جعل المحذوف هو المبتدأ وإبقاء الخبر لأنه هو المقصود بالإفادة
وذكر المبتدأ عند علمه يشبه أن يكون عبثا قوله وإنما جعله في هذا رد على
العصام المجوز لذلك قوله أي قوله التقسيم أي باخراج الغاية قوله
فتأمل أي تأمل وجه عدم المناسبة وحاصله أن قوله المقدمة ترجمة ونظائر
الترجمة أن تكون مقطوعة على المترجم له لأن المترجم له أحكام مقصودة في
أنفسها فلا يناسب جعلها كغيرها شيء مقطوعة عنه أو أن ما بعد الترجمة
قد يكون فيسامح انتظار عدم المغايرة قوله وباعتبار خصوص الوضع
أي باعتبار كونه وضعه خاصا وكونه عاما لا باعتبار إفراده وتركيبه ولا
باعتبار اسميته وفعليته وحرفيته قوله وتعقل الموضوع له أي باعتبار
تعقل الموضوع له كذلك لها عاما وخاصا قوله مما ابتنى عليه كما قوله
بداء جواب لما أورد على جوابه أي المعترض فتقسيم كما أن التقسيم المذكور
تعيين المقدمة يستلزم ظرفية الشيء في نفسه وأجيب بأن المقدمة عند الشارح
اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم بعضها وحينئذ فالظرفية الجزء في الكل
قوله لذلك الاعتبار أي اعتبار خصوص الوضع وعمومه وفيه أنه لم يذكر

في ابتداء

١٩

في ابتداء المقدمة الأقسام كما أشار الشارح الاعتذار عما ترك التقسيم الأخير
فكيف يناسب التمهيد أنه في مبادئ العربية بالأقسام الأربعة وأجيب بأن
في الكلام حذف مضاف أي مبادئ العربية ببعض تقسيم اللفظ لذلك الاعتبار
قوله اعلم أن اللفظ في اصطلاح الشارح الكلام على المعنى الكلام عن اللفظ مع
أن المتقدم في الذكر هو اللفظ فكان الأولى أن يقدم الكلام عليها وكان
الشارح لكون اللفظ هو الجزء الأعظم المقصود بالذات فلذا قدم الكلام
عليه وكان على الشارح أن يتعرض لبيان معنى الوضع كما فعل بعض الشراح
حيث قال الوضع لغة جعل الشيء في موضعه واصطلاحا تعيين الشيء
بإزاء المعنى بناء على أن اللفظ المجازي موضوع أو تعيين اللفظ
بإزاء المعنى ليدل الدلالة عليه بنفسه إن قلنا أنه غير موضوع لأنه تعيينه
ليدل الدلالة على المعنى بقرينة لا بنفسه قوله في أصل اللغة وأما معناه في عرف
أهل اللغة وفي عرف النحاة فسيأتي الكلام عليه قوله بمعنى الرمي
الإضافة للبيان والمراد أنه بمعنى الرمي مطلقا سواء كان بالفم أو بغيره
كان الرمي بحجر أو بغيره كما يدل له قول الشارح بعد صار رامي العرب قوله
فهو بمعنى المفعول المناسب حذف هذا لأنه لم يتقدم له ما يتفرع عليه
إذ لا يتسبب عن كون اللفظ مصدرا بمعنى الرمي أن يكون اللفظ بمعنى
اسم المفعول حتى أنه يفرع عليه بالفاء وأيضا لم يكن مراد الشارح في
أصل اللغة بل المراد باللفظ في أصل اللغة نفس المصدر ولم ينقل عنه
لاسم المفعول اتفاقا فكان على الشارح أن يفرعه على أحد المعنيين
الآتيين ويجعله من هنا قوله فيتناول تفريع على كون اللفظ
في أصل اللغة بمعنى الرمي قبل الفم في يتناول ما زاد على اللفظ في أصل
اللغة قوله ما لم يكن صوتا أي مرميا أو الرمي الذي لم يكن صوتا ولا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)